تقييم الأبعاد الاجتماعية في دراسات المردود البيئي في دولة الكويت

مناحي محمدالعجمي[1]، أنورشيخ الدين عبده[1]، بدرالدين علي بشير النور[1]، عبدالهادي عبدالوهاب محمد[1]، محمدعبدالرحمن الصرعاوي[2]

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم الأبعاد الاجتماعية في دراسات تقييم المردود البيئي التي تمت لأربعة من المشاريع التنموية وتحليل مخرجاتها ومقارنتها مع معايير تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات لدى ثلاث من المؤسسات الدولية :البنك الدولى، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) وبيان أهمية تطبيق تلك المعايير فى دراسات تقييم المردود البيئى فى دولة الكويت. تم استخدام المنهج الوصفي الوثائقي فى مسح وتحليل البيانات الخاصة بالبعد الاجتماعي فى دراسات المردود البيئي. كما ثم اجراء فحص دقيق لمحتوى الكلمات الدالة للبعد الاجتماعي ومقارنتها مع معايير المؤسسات الدولية بهدف التعرف على مدى تطرق الدراسات للأوضاع الاجتماعية وبالتالي تحقيق معايير البعد الاجتماعي أو السعي إلى تضمينه فى دراسات المردود البيئي فى دولة الكويت. وتشير نتائج الدراسة إلى غياب تقييم آثارالأبعاد الاجتماعيةعلى نحو متكامل في دراسات المردود البيئي، مما يدل أن معظم المشروعات قد تم تنفيذها بإعتبار تقييم الآثار البيئية فقط. مما يؤدي بدوره إلى صعوبة وضع السياسات والخطط لإدارة البيئة وتخفيف الآثار السلبية المصاحبة للمشروعات. وتدل النتائج مقارنة بستة (6) من معايير البنك الدولي مع دراسات المردود البيئي لأربعة (4) من المشروعات، وأن معيار الآثار الصحية قد تم الإهتمام به و تقييم عواقب المشروعات عليه في كل الدراسات. أما تأثير المشروعات على الموارد البيئية ومشاركة المجتمعات المحلية في الدراسة فقد تم تقييم أبعادها في مشروعين فقط. معيار طريقة توقع الآثار الناتجة وتقييمها مسبقاً تم دراسته في ثلاثة مشروعات. أما معياري الفئات المتضررة وأنماط استخدام الموارد فلم يتم تقييمها في كل الدراسات. وتشير نتائج المقارنة لأربعة (4) من معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع دراسات المردود البيئي أن أثر المشروعات علي التغير السكاني قد تم تقييمه في ثلاث دراسات، أما آثار المشروعات على الأجيال القادمة وعلى الجوانب الثقافية للمجتمعات المحلية فقد تم إغفالها. هذا فقد تم تقييم آثار المشروعات الأربعة علي الخدمات المجتمعية وضرورة توفرها ومعالجة آثارها السلبية مقارنة بأربعة (4) من معايير الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) مع دراسات المردود البيئي بينت أن عواقب المشروعات على الآثار المباشرة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية، وتحليل تكاليف المنافع منها تم تقييمها في ثلاثة من المشروعات، أما وجود البدائل والتدابير الإحترازية للتقليل من الآثار السلبية من المشروعات فقد تمت دراسته في مشروعين فهنالك غياب تام في الإفصاح واتاحت المعلومات لأصحاب المصالح في كل الدراسات التي تمت للمشروعات.خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها اعتبار تقييم الأبعاد الاجتماعية لمشروعات التنمية كجزء أساسي في دراسات تقييم المردود البيئي أو عملية موازية له أو دراسة منفصلة عنه. وربط تقييم الآثار الاجتماعية مع أبعاد وسياسات التنمية الاجتماعية والتخطيط البيئي لتوفير إطار عمل لأدارة التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: مشاريع التنمية، المعايير الاجتماعية، المردود البيئي، تقييم الآثار الاجتماعية، التنمية المستدامة.

[1] كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين

[2] كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم؛ كلية العلوم، جامعة الكويت، دولة الكويت.

* anwar.sheikhaldeen@gmail.com

* alnoorbadr1992@gmail.com

* mnalgmy@hotmail.com

* abdelhadiama@agu.edu.bh

تاريخ استلام البحث 2019/10/23 وتاريخ قبوله 2021/6/16.

© 2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المقدمة

تؤدي النشاطات التنموية والعمرانية في كثير من الحالات إلى تأثيرات بيئية سلبية ذات آثار ضارة على صحة الإنسان والمجتمع ونوعية البيئة، وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار كما تؤدي إلى تدهور وتدمير البيئات الحساسة والفريدة التي تعتبر مواطن لمجموعات كبيرة من التنوع الحيوي (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2012).كما تؤدي إلي تدهور المناطق الأثرية والتاريخية وتلك التي تملك قيمة جمالية وعلمية وتعليمية. مشاريع التنمية هدفها الإنسان، وتوفير احتياجاته لابد من تمكين السكان من المشاركة والاستفادة من المشاريع وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال رفع مستوى المجتمع وتحسين الأوضاع المعيشية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وخدمات البنية التحتية، وفرص التوظيف والوضع المالي وإزالة العوائق أمامهم، و الأخذ برأيهم. والتأكد من عدم إقصائهم دون تمييز وتوفير سبل الوصول إلى موارد التنمية. وبالتالى يصعب الإستغناء عن أو تجاهل البعد (الأبعاد) الإجتماعى عند التقييم الشامل والمتكامل لمشروعات التنمية. ودراسات تقييم المردود البيئي هي منهجيات تصف عملية التحليل والتخطيط والتنبؤ بالآثار البيئية والاجتماعية المصاحبة لمشروعات التنمية وتجنبها حيثما كان ذلك ممكناً وتخفيف حدتها وإدارتها، (البنك الدولي، 2014).

ويتطلب إنجاز مشاريع التنمية إجراء تقييم المردود البيئي لما يحتمل أن تسببه هذه المشاريع من أضرار قصيرة أو طويلة المدى, وأن يتناول التقييم البيئي والاجتماعي للمشروعات التي من شأنها التأثير على المجموعات السكانية المعرضة للمعاناة تناولاً صريحاً أية آثار بيئية مهمة قد تنجم عن المشروع على هذه الفئات الاجتماعية مستقبلاً. ويحدد تقييم الآثار الاجتماعية التكاليف الاجتماعية لاستمرار المشروع على الأمد الطويل. كما يتم إجراء تقييم المردود البيئي أثناء وضع خطط التنمية وأخذ احتياجات السكان الأصليين في الاعتبار عند إعداد المشروع المقترح (البنك الدولي،1995). ويمثل تقييم المردود البيئي عملية يعتمد نطاقها وعمقها ونوع التحليل فيها على طبيعة حجم الآثار البيئية المحتملة للمشروع المقترح. يتم فيها التنبؤ بالمخاطر والآثار البيئية المحتملة على منطقة المشروع ويبحث في البدائل المتاحة ويحدد الطرق التي تؤدي إلى تحسين اختيار المشروع من حيث موقعه وتخطيطه وتصميمه، ومنع الآثار السلبية على البيئة أو تقليلها أو التعويض عنها وتعزيز آثاره الإيجابية. ويعتبر التقييم البيئ والاجتماعي الوسيلة الأساسية لضمان سلامة المشروعات من الناحية البيئية والاجتماعية، كما يتم الإستناد إلى هذا التقييم في عملية صنع القرار (البنك الدولي،20141998، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002). وتتضح أهمية تقييم المردود البيئي من خلال ما يتخذ من قرارات مبنية على الاستخدام الأمثل للموارد ومساهمته في التقليل من التكاليف وفق طرق اقتصادية واجتماعية مجدية للتقليل من الآثار غير المقبولة وصياغة المشروع بما يتلاءم مع البيئة المحيطة به (يوسف، 2002).

ويتطلب استدامة البيئة والموارد التنموية التركيز على ثلاثة جوانب في دراسات تقييم المردود البيئي وهي الآثار البيئية، والآثار الاقتصادية، والآثار الاجتماعية في مرحلة الإعداد لهذه المشاريع قبل البدء في تنفيذها. وفي دولة الكويت يتمُّ تقييم المردود البييئ للمشاريع التنموية بدراسة الآثار الثلاثة، إلا أنَّ تقييم الآثار الاجتماعية لا يأخذ الاهتمام والقدر المناسب من تلك الدراسات. سيتم في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية في دراسات تقييم المردود البيئي التي تمت لبعض مشاريع التنمية في دولة الكويت وتحليل مخرجاتها ومقارنتها مع معايير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، وبيان مدى أهمية تطبيق تلك المعايير في دراسات تقييم المردود البيئي والاجتماعي.

تقييم المردود البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي:

أصدر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة المنعقدة في مسقط في نوفمبر 1985 وثيقة السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة، (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي،2012) لتكون المنطلق الأساسي في وضع استراتيجيات العمل البيئي لدول المجلس. تضمنت تلك السياسات عدداً من المرتكزات ذات الصلة المباشرة بتقييم المردود البيئي ومن أبرزها:

- اعتماد المفهوم الشامل للبيئة.

- إنشاء واستكمال الأجهزة والتشريعات البيئية.
- وضع الاعتبارات البيئية ضمن الخطط التنموية واعتماد التقييم البيئي للمشروعات.
- تطوير التشريعات والمقاييس اللازمة لحماية البيئة.
- منع التأثيرات السلبية لمشروعات التنمية والتصنيع من دولة إلى دولة أخرى مع التنسيق بين دول الأعضاء.
- مراعاة تقييم المردود البيئي المرتبط بالمشروعات.
- توفير وتدريب القوى البشرية المسؤولة عن البيئة.

ورفع الوعي البيئي للمجتمع والاهتمام بالمعلومات البيئية المحلية والإقليمية والدولية واستخدامها في عملية التخطيط وتشجيع البحث العلمي في المجالات البيئية.

تقييم المردود البيئي في دولة الكويت:

إطار عملية تقييم المردود البيئي في دولة الكويت وضع من خلال التشريعات المتعلقة بهذا الجانب والموصوفة تفاصيلها في بنود تلك التشريعات والقرارات، ومنها القانون رقم21 لسنة1995م الخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة المعدل بعض احكامه بالقانون رقم 16 لسنة 1996والقانون رقم 42 لسنة2014م والذي يوضح مدى حرص الدولة على نظام قانوني لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعة وإدارتها بطرق اكثر ترشيداً والتوصل إلى طرق فعالة لإشراك الجماهير وجمعيات النفع العام في مراحل تقييم المردود البيئ والتي تعد من أهم أهداف التقييم البيئ والاجتماعي التي يتم التركيز عليها من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، (الصرعاوي،2001؛ عمروزكي، 2005؛ الحمدان واخرون، 2014). وقد قامت إدارة التخطيط وتقييم المردود البيئى بمساعدة البنك الدولي بمراجعة متعمقة لتعزيز نظام تقييم المردود البيئ وتحسين كفائته وفعاليته بهدف رفع صورة الكويت بشأن حماية البيئة محلياً وإقليمياً ودولياُ. وينص البند رقم 14 من المادة 7 من قانون رقم42 لسنة 2014، والتي حددت باختصاص الهيئة العامة للبيئة (إعداد نظام لتقييم المردود البيئ لمشاريع الدولة المختلفة وتطوير الدلائل الإسترشادية والأجراءات اللازمة وإبداء الرأي بشأنها قبل إقرار تنفيذها من الجهات المعنية). والقيام بكافة الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد على وجه الخصوص، مثل منح الموافقة للشركات والمكاتب الاستشارية المتخصصة في إعداد دراسات تقييم المردود البيئي أو تقديم الاستشارات البيئية أو التدقيق البيئي والجهات العاملة في مجال الخدمات والمختبرات البيئية لممارسة هذه الأنشطة، وإعداد البيانات والمؤشرات البيئية عن دولة الكويت ونشرها في التقارير والإحصاءات الرسمية للهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة داخل وخارج البلاد، ووضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت تنفيذها واتخاذ الاجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط (كويت اليوم، 2014).

تقييم الأثر الإجتماعي:

تقييم الأثر الاجتماعي يهدف إلى توقع وفهم ما قد يحصل نتيجة تنفيذ مشروع تنموي، و يؤدي ذلك إلى اكتشاف وتحديد كيفية تعزيز النتائج المفيدة وتخفيف الخسائر الواقعة على المجتمع، و أن يتضمن تقييما أدق تفصيلاً حول الآثار الحاصلة والمحتملة، (Holroyd City,2004). ويعرف برنامج الامم المتحدة للبيئة (2002) تقييم الأثر الإجتماعي بأنه "دراسة تقدير وتقييم العواقب على الإنسان نتيجة أي مشروع مقترح والذي يغير حياة الإنسان، عمله، العلاقة بين الاشخاص بعضهم البعض، تنظيم أنفسهم والتعامل بين الأفراد منفردين أو المجتمع، ووضع الخطط والدراسات لتفادي تلك التأثيرات وإدارتها والحد منها مستقبلاً". ويتضمن ذلك التغيرات المحتملة للكثافة السكانية، والتغيرات الاقتصادية وطرق العيش والحياة، والعادات، فعاليات المجتمع، والتغيرات المؤسسية، والصحية والثقافية والبنيات التحتية". وفي تعريف آخر يرى (Vanclay,2003) أن تقييم الآثار الاجتماعية يشمل "عمليات التحليل والرصد وإدارة العواقب الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة والإيجابية والسلبية، من التدخلات المخططة (المشاريع والخطط والبرامج والسياسات) وتقييم التغيرات الاجتماعية المترتبة على تلك التدخلات. والتركيز على الآثار الإيجابية والعمل على زيادتها وليس فقط دراسة ورصد الآثار السلبية والحد منها. الهدف الأساسي من التقييم هو تحقيق بيئة أكثر استدامةً وإنصافاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وبيئياً وتعزيز التنمية الاجتماعية وتطوير رأس المال الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية والثقة)".

يشير كل من Imperile & Vancly, 2016 إلى

إمكانية استخدام تقييم الأثر البيئي لتقوية صمود المجتمعات المحلية تجاه التغيرات البيئية والاجتماعية في مشاريع تنمية المناطق الريفية.

ويستند تقييم الأثر الاجتماعي على فكرة أن التدخلات الإنمائية لها أبعاد وتداعيات اجتماعية ويتحتم على صناع القرار إدراك عواقب قراراتهم قبل اتخاذها ووجوب حصول الأشخاص المتضررين على فرصة المشاركة في رسم مستقبلهم، هذا ويساعد تقييم الأثر الاجتماعي في جعل المشروع أكثر استجابة لشؤون التنمية الاجتماعية وتوفر منهجية واقعية لتقييم التداعيات الاجتماعية الممكنة من خلال المشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة وتخفيف هذه التداعيات بشكل فعال (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002) ويساهم تقييم الأثر الاجتماعي في عملية الإدارة التكيفية لسياسات وبرامج وخطط مشاريع التطوير. ويبني تقييم الأثر الاجتماعي على المعرفة المحلية والعمليات التشاركية لتحليل اهتمامات الأطراف المعنية والمتأثرة وينطوي على ذلك إشراك أصحاب المصلحة في تقييم الأثر الاجتماعي وتحليل البدائل ورصد التدخلات المخطط لها. الممارسة الجيدة لتقييم الأثر الاجتماعي تعتمد على أن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والحيوية كلها مترابطة ببعضها وأي تغير في واحد منها يؤدي إلى تغير البقية، والاهتمام بالآثار غير المباشرة والتراكمية وليس فقط الآثار الواضحة والمباشرة.

تحديد المشكلة:

نظراً لتزايد المشروعات التنموية في دولة الكويت تلزم الهيئة العامة للبيئة واضعي الخطط التنموية من الموسسلت والهيئات الحكومية والقطاع الخاص بوضع دراسات بيئية شاملة لتقييم المردود البيئي قبل تنفيذ المشروعات. وأكثر تلك الدراسات أولت الجوانب الاقتصادية والبيئية الاهتمام الأكبر إلا أنها تفتقر إلى الاهتمام بتقييم الأبعاد الاجتماعية ومشاركة المجتمع المحلي لإبداء آرائهم في قيام تلك المشروعات التنموية الأمر الذي يعد من مقومات دراسات المردود البيئي التي يتطلب أخذها بالاعتبار.وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال: هل تتطابق تقييم الأبعاد الاجتماعية/ الآثار الاجتماعية المتضمنة في دراسات المردود البيئي التي تمت لبعض مشاريع التنمية في دولة الكويت مع معايير ومتطلبات بعض المؤسسات والوكالات الدولية؟.

أهمية البحث:

تعتبر دراسات المردود البيئي والاجتماعي إحدى الأدوات المهمة في عملية اتخاذ القرارات حول المشروعات التنموية الكبرى وفي تحقيق خطط التنمية المستدامة. ويسلط هذا البحث الأول من نوعه الضوء على دور تقييم الأبعاد الاجتماعية في دراسات التقييم البيئي للمشروعات في دولة الكويت التي تم تنفيذها وأهمية الأخذ في الاعتبار تقييم اَثار الأبعاد الاجتماعية قبل تنفيذ المشروعات التنموية وضع البدائل وتدابير التخفيف وكيفية إدارتها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم الأبعاد الاجتماعية المتضمنة في دراسات تقييم المردود البيئي التي تمت لبعض المشروعات التنموية في دولة الكويت وتحليل محتواه ومعاييره ومقارنته مع:

- معايير البنك الدولي لتقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات.
- معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم الآثار الاجتماعية لمشروعات التنمية.
- معايير وكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي لتقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات.

الدراسات السابقة:

قامت الحمدان(2013) بدراسة مقارنة لنظام تقييم المردود البيئي في دولة الكويت مع أفضل الممارسات العالمية وذلك بتطبيق منهجية تحليل: نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات Strength, Weakness, Opportunities, Threat (SWOT)وتمت المقارنة مع نظم تقييم الآثار البيئية من قبل البنك الدولي، ونظم تقييم المردود البيئي البحرينية والعمانية والمصرية. أظهرت النتائج بعض جوانب القوة في الممارسات الخاصة بمراحل التقييم البيئي مثل وجود أسس تشريعية لتقييم المردود البيئي ومعايير بيئية تنظم نوعية البيئية والصحة وتلزم صاحب المشروع بتنفيذها عند تخطيط المشروع وتقديم بيان شامل حول التأثيرات المحتملة على البيئة من جراء تنفيذ المشروع يتضمن اقتراح إجراءات التخفيف للتأثيرات السلبية المحتملة للمشروع مع وضع بدائل واضحة

للتخفيف من تلك الآثار البيئية. وأظهرت النتائج وجود ضعف شديد في المشاركة الجماهيرية في جميع مراحل عملية التقييم البيئي وأظهرت ضعفاً في التنسيق بين الإدارات المختلفة في الهيئة. ولا توجد قوائم لتصنيف المشاريع وفقاً لحجم تأثيرها على البيئة، حيث توجد قائمتان تستخدم في دولة الكويت لتحديد التأثيرات الرئيسية للمشروع هما قوائم المراجعة والمصفوفات. هدفت دراسة السعيد، (2009) في مملكة البحرين لمراجعة وأعادة تقييم الأثر البيئي لمشروع المدينة الشمالية باستخدام مصفوفة الأثر السريعة (RIAM)لرصد التغيرات البيئية المحتملة من إنشاء المدينة على منطقة المشروع وعلى البيئة البحرية. واعتبار مصفوفة الأثر السريعة آلية لتحويل الحكم الشخصي إلى حكم يستند على دلائل موضوعية في شكل مصفوفة رقمية. ويوفر تقرير تقييم الأثر البيئي سجلاً دائماً يمكن إعادة تصميمه والاستفادة منه مستقبلاً في عملية المحاسبة البيئية. وتتكون المصفوفة من أربعة عوامل رئيسية متمثلة للآثار المختلفة من إقامة المشروع وهي: العوامل البيولوجية/الإيكولوجية، الفيزيائية/ الكيميائية، الاقتصادية/التشغيلية، الاجتماعية /الثقافية. وتساعد المصفوفة في تحييد وجهة نظر الباحث وتخفيف حدة الجانب الشخصي في وضع الأوزان والحكم عليها. وكانت نتائج تطبيق العوامل الأربعة أغلبها سلبية وتتطلب المزيد من الدراسة لتفادي الآثار المتراكمة وأثرها على الصحة العامة مثل جودة المياه، والعناصر النزرة المتعلقة بالثروة السمكية مثل مصائد الأسماك والكائنات البحرية الشاطئية. وبعد الاطلاع على تقرير التقييم البيئي المعد من قبل المكتب الفرنسي يتضح بأن عمق التحري في التقرير لا يلبي المتطلبات الأساسية من مثل ذلك التقرير، وكذلك لم يتم التطرق إلى التغيرات في البيئة البحرية خلال فصول السنة المتغيرة ولم يقدم التقرير برنامج زمني لتعافي البيئة البحرية المتضررة ولا الآثار التراكمية المحتملة للمشروع على الرغم من التغير الناشئ من إقامة المدينة والإخلال الواضح بالاتزان البيئي لتلك المنطقة. كذلك لم يتم ذكر اختيار موقع بديل للمدينة الشمالية في التقرير والدراسات البيئية المتعلقة بها ولم يتم شرح اختيار المنطقة الشمالية لإنشاء المدينة فيها. وتعتبر المنطقة الشمالية بيئة حساسة ويمكن تجنب إقامة مشاريع الردم البحرية فيها لوجود تنوع بيولوجي وضعف التيارات البحرية مقارنة مع السواحل الأخرى في مملكة البحرين. وتناولت دراسة المديلوي (2013) في سلطنة عمان الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بمنطقة الدقم حول العلاقة بين المجتمع المحلي وتأسيس المنطقة الاقتصادية ومدى وعي السكان المحليين بمختلف المشاريع الاقتصادية ودورها في تلبية احتياجاتهم المحلية. تم استخدام أسلوب المنهج الوصفي وطريقة المسح الاجتماعي للعينة. واعتمدت اداة الاستبيان في جمع المعلومات على المنهج الكمي والنوعي. وكانت النتائج متباينة بين معارف السكان حول المشروعات الاقتصادية بالمنطقة وتأثيراتها على التفاعل الاجتماعي ودور مصادر المعرفة كالتلفاز المحلي في رفع الوعي بمختلف المشاريع. وأظهرت الدراسة وجود نتائج عكسية عن قيام المشروع تمثلت بعدم رضا عينة الدراسة تجاه التعويضات الممنوحة لممتلكاتهم وأثرها في خفض إنتاجية صيد الأسماك وعدم توفير فرص بديلة للقيام بأنشطة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع أظهر تفهماً لأهمية وجود منطقة بحرية محمية يمكن أن تتولد من هذا المشروع وظائف وسبل عيش جديدة، وإدراك مجتمع الدراسة لفوائد تقسيم المنطقة إلى قطاعات في صيد الأسماك، وأن المجتمع لديه خبرة جيدة في بدائل سبل العيش الحيوية بناء على خبراتهم المكتسبة من المشاريع الأخرى. وجاء اختلاف تفضيل المجتمعات لسبل العيش البديلة بناء على العمر والجنس.

تناولت الدراسة التي تمت بحماية سواحل البحر الأحمر في جمهورية السودان تقييم أثر إنشاء محمية بحرية للحفاظ على التنوع الحيوي وتطبيق خطط إدارة الآثار للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المحتملة. وتم التشاور مع الفاعلين المحليين حول إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بما في ذلك ممثلين عن المجتمع المحلي. حيث تم مناقشة طرق تنفيذ الجوانب المختلفة لتطبيق الإدارة للمنطقة البحرية ودعم الأنشطة المساهمة في فاعلية المحمية وتربية الأحياء البحرية والاستفادة منها في توفير التدريب والتوعية في مجال المحميات البحرية للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض. ويهدف المشروع إلى زيادة الفوائد من استخدام الموارد البحرية من خلال إدارة محسنة للمناطق البحرية المحمية وحماية الموارد وتحفيز المجتمعات لتحسين إدارة المصائد وتحقيق

الفوائد البحرية والاستفادة منها في السياحة البيئية. وإقامة مواقع للتخييم وتحسين مستوى المعيشة للعاملين في الحرف اليدوية وتحديد حدود نطاق المنطقة البحرية وتنشيط زراعة المحار واللؤلؤ والاستفادة في تصنيع الأسماك وتعليبها وإقامة أماكن خاصة للغوص والغطس وتوفير مشاغل خاصة للنسوة لإنتاج وبيع المنتجات الحرفية وتدريب السكان المحليين لتأهليهم في وظيفة مرشد سياحي، وإمكانية الاستفادة من السكان المحلين في العمل بوظائف كحراس في المحمية. وتم إعداد ذلك من خلال زيارات ميدانية للسكان المحليين من جهة وللتواصل مع المسؤولين في المنطقة في كل موقع من جهة أخرى. عرض تقييم الأثر البيئي للمشروع والأدوار المختلفة للشركاء كما تمت مناقشة الآثار المحتملة بشكل موسع والأخذ بالاعتبار بعض المقترحات المتعلقة بالوظائف في المحمية وبعض الصناعات المحلية البسيطة مع حق الانتفاع بالصيد للسكان المحليين (الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن،2013).

قامت (Heather,2013) بدراسة تقييم الآثار البيئية للتعدين في منطقة وريسا شرق الهند باستخدام مصفوفة الأثر السريعة(RIAM) وقد تكونت عينة الدراسة من مجموعة من المستشارين بمؤسسة فيدانتا (Vedanta) للتعدين والشركات التابعة لها. واستعرضت الدراسة تقييم الآثار البيئية لتحديد ما إذا كانت متطلبات وشروط الحكومة قد تم تلبيتها وتنفيذها أم لا؟ وهل المخاطر الاجتماعية كانت تفصيلية أم لا؟ وتركز الدراسة على الآثار الاجتماعية مثل ضياع الأرض والماشية، وصمت السكان وإزالة المساكن وتهجير السكان ومعرفة من المستفيد من التعدين.تتبنى هذه الدراسة رؤيةً ومنظوراً اجتماعياً في دراسة قدرة الشركات على إتمام تقييم الآثار البيئة دون الاعتراف بالمخاطر البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو المخاطر الأخرى للتعدين. وأظهرت النتائج عيوب إطار تقييم الآثار البيئية الذي يفترض أن كل المخاطر يمكن تفسيرها وتعليلها عن طريق قالب عام وتفترض تقييم الآثار البيئية التي تمت في المنطقة أن كل المشروعات ستنتعش وتنشط الوضع الاقتصادي للمجتمعات، وتبرر أية تكلفة مقبولة ومعترف بها كوسيلة للتطوير وتظهر النتائج ايضاً أن تقييم الآثار البيئية في معامل التكرير والتعدين لم تتضمن مؤشرات اجتماعية مفيدة ولم تخاطب حاجات واهتمامات المجتمعات المتضررة.

كان الدافع وراء دراسة (Yang, 2008) في الصين هي عدم وجود دراسات عن المشاركة العامة والجماهيرية في نظام تقييم الأثر البيئي. ومن المعروف أن المشاركة العامة والجماهيرية تتكون من ثلاث مراحل وهي: مرحلة تقديم المعلومات وجمع التعليقات والآراء، ومرحلة الاستشارات عن المعلومات، ومرحلة المشاركة التي تمكن الناس في الإسهام في صنع القرار. وللمشاركة العامة والجماهيرية أهداف هي: تقديم المعلومات والتعليم، والكشف عن المشكلات وتقويمها، والتغذية الراجعة وبناء الثقة وحل الخلافات. والمشاركة في عملية تقييم الآثار البيئية تتكون من المطورين والمنظمين والميسرين والجمهور. ولهذه المشاركة العامة بعض المبادئ الأساسية، منها: الاندماج في عملية تقييم الآثار البيئية، المبادرة من مرحلة تحديد المدى والأهداف في عملية تقييم الآثار البيئية، والتكيف مع الفروق القومية والإقليمية والاجتماعية، الشمولية والمساواة، والتي تهدف إلى تعزيز الرغبة والاستعداد للمشاركة وتقديم وتوفير المعلومات والشفافية، التواصل والمرونة، تفويض الجمهور في صنع القرار، وبناء الثقة. ويمكن تلخيص تطور المشاركة العامة في نظام تقييم الآثار البيئية في الصين في المراحل التالية: مرحلة المبادرة، ومرحلة التشجيع، ومرحلة التشريع وهناك مشكلات تتعلق بهذه المشاركة في الصين وهي تأخر المشاركة العامة، التغطية محدودة، نظام قانوني ناقص، عدم التمثيل وعدم المساواة والاستقصاء، عدم الرغبة وغياب المعرفة البيئية، نقص المعلومات والشفافية، وعدم الانتباه للمرونة وإمكانية التواصل، وضعف التأثيرات على صنع القرار، وعدم الثقة.

في دراسة أخرى للإجراءات الفيدرالية الكندية لتقييم الآثار البيئية، (Kwiatkowski Ooi,2003) تم استعراض مشروع تعدين الماس المقترح في مناطق شمال كندا، حيث يعيش 50%من السكان الأصليين. طلبت اللجنة العامة للبيئة من مقترح المشروع أن يحدد طرق وسبل دمج المعرفة التقليدية في جمع المعلومات الأساسية والقاعدية. والتحضير للتنبؤ بالآثار والتخطيط لتخفيف حدة الخطورة والمراقبة. وتعريف المعلومات التقليدية هو أنها المعرفة والابتكارات والممارسات للمجتمعات

الأهلية أو المحلية التي تنشأ وتتطور من الخبرات المكتسبة عبر القرون وتتكيف مع الثقافة والبيئة المحلية. وطلبت الهيئة العامة من شركة التعدين مراعاة ودراسة تقييم الآثار البيئية والصحية والتركيبة السكانية والأنماط والنماذج الاجتماعية والثقافية والخدمات والبنية التحتية والاقتصاد المحلي والإقليمي والوطني واستخدام الأرض والموارد والتوظيف والعمالة، والتعليم والتدريب والحوكمة. الجهود المشتركة بين الحكومة والصناعة والمجتمع أدت إلى مشروع ينسق بين قضايا كل الأطراف المعنية والمهتمة وأصحاب المصالح واحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أهم نتائج الدراسة أنه يجب على تقييم الآثار البيئية التعرف على الهموم المتوقعة وتخفيف حدتها وتعزيز الجوانب الإيجابية للمشروع. وتسهم النتائج البيئية والصحية والاجتماعية للأنشطة التنموية بمعلومات قيمة وأن أهمية صحة البيئة في صحة المجتمع وتأثير التنمية على الأفراد والأسر والمجتمعات ودمج كل هذه الجوانب في تقييم التأثير الشامل للمشروع الذي يساعد في صنع القرار ووضع السياسات والخطط لإدارة وتخفيف الآثار السلبية للمشروع.

منهجية البحث وطرق العمل:

استخدم البحث الطرق التالية في جمع وتحليل البيانات:

المنهج الوثائقي الوصفي في مراجعة ودراسة تقارير تقييم المردود البيئي والدراسات الأخرى ذات الصلة.وتحليل البيانات الخاصة بالبعد الاجتماعي ومحتوى تقييم الآثار الاجتماعية من خلال الاطلاع على مشاريع أجري لها تقييم مردود بيئي في دولة الكويت: متمثلة في مشروع مدينة صباح الإسكانية، ومشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد، ومشروع تشغيل القسائم الصناعية في منطقة صبحان، ومشروع مبنى سكني للعمال في منطقة الصليبية. ومقارنتها مع معايير البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي الجدول رقم (1). كما تم إجراء فحص خاص للبعد الاجتماعي من خلال تطبيق محتوى الكلمات الدالة على البعد الاجتماعي وتطبيق المعايير الدولية الواردة في الجدول رقم (1).

وتم استخدام المنهج المسحي لتقارير تقييم المردود البيئي السابقة بهدف التعرف على:

- مدى التطرق للوضع الاجتماعي في جميع التقارير.
- تحليل العبارات ذات العلاقة بالبعد الاجتماعي باستخدام تحليل محتوى المصطلحات الخاصة بالبعد الاجتماعي في التقييم البيئي استناداً علي مسودة الإطار البيئي الاجتماعي ومعايير البنك الدولي (2014ب) والتي تمّ اعتمادها في هذا البحث واستخدامها للتعرف على:
- مدى تحقيق معايير البعد الاجتماعي في تقييم المردود البيئي.
- السعي إلى تضمين أهمية البعد الاجتماعي في دراسات تقييم المردود البيئي.

ويرتكز مفهوم البعد الاجتماعي على المعايير التالية:

المعيار الأول

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية: توقع المخاطر وتجنبها والحد من آثارها وفي حالة استحالتها يجب التخفيف من تلك المخاطر، واثارها بالتعويض في حالة استمرار المخاطر أو آثارها المتبقية.

المعيار الثاني:

يتناول كفاءة الموارد ومنع التلوث: تجنب وتقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة وتقليل التلوث الناجم عن أنشطة المشروع وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد للحد من انبعاثات غازات الدفيئة المصاحب للمشروع والنفايات الناتجة عنه.

المعيار الثالث:

صحة وسلامة المجتمع: تجنب الآثار السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتضررة أثناء تنفيذ المشروع، وضمان تنفيذ وحماية الأفراد والممتلكات بطريقة تتجنب أو تقلل من المخاطر الواقعة على المجتمعات المتضررة.

المعيار الرابع:

الكشف عن المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة: تحديد نهج نظامي لمشاركة أصحاب المصلحة التي ستساعد على إقامة علاقة المنفذين للمشروع والمتضررين منه وتعزيز الأداء البيئي والاجتماعي المحسن من خلال المشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة. تعزيز وتوفير وسائل المشاركة الكافية مع المجتمعات المتضررة من المشروع خلال التنفيذ بشأن

المشكلات التي قد تؤثر عليها سلبا وضمان الكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية المفيدة لها ولأصحاب المصلحة والحصول على معلومات المشروع المسببة للمشكلات الخاصة به وضمان امتلاك المجتمعات المتضررة من المشروع لوسائل سهلة للوصول إلى تقديم الشكاوى والتظلمات واستجابة جهة التنفيذ لهذه المطالبات وإدارتها على نحو مناسب البنك الدولي، (2014ب).

الجدول (1) معايير تقييم الآثار الاجتماعية لدى وكالات وبرامج دولية

البنك الدولي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)
الآثار الصحية	الآثار الصحية	الآثار الصحية
موارد البيئة	التغير البيئي	الآثار المباشرة المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية
طريقة توقع الآثار الناتجة وتقييمها مسبقاً	التغير السكاني والاقتصادي	تحليل التكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية
الفئات المتضررة من المشروع	الآثار على الأجيال القادمة	وجود البدائل والتدابير الاحترازية للتقليل من الآثار السلبية من المشروع
أنماط استخدام الموارد	الجوانب الثقافية	نشر المعلومات
مشاركة المجتمعات المحلية	الخدمات المجتمعية	

المصدر: البنك الدولي (1998)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة(2002)، دليل الاعتبارات البيئية والاجتماعية للوكالة اليابانية للتعاون الدولي (2004).

المشاريع التنموية التي اعتمدت للدراسة:

سيتم في هذا الجزء التطرق إلى تقييم الآثار (الأبعاد) الاجتماعية التي تمت للمشاريع التنموية في دولة الكويت ومقارنتها مع معايير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي، والتعرف على مدى تطبيق تقييم البعد الاجتماعي في دراسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت. وتتم في هذه الدراسات وقبل تنفيذ المشروع، تحديد نطاق الدراسة ودراسة الاساس وتقييم التأثيرات المحتملة وتقييم ردود الأفعال وتحديد البدائل والتخفيف من الآثار والمراقبة، والرصد وهي دراسة تنبؤيه للوضع قبل المشروع ومدى تأثيره على المجتمع.

وفيما يلي وصف مختصر للمشاريع التي تمت دراستها:

مدينة صباح الأحمد الإسكانية:

يقع المشروع جنوب مدينة الكويت ويبعد عن العاصمة 50كم، ومساحته 3,500هكتار. عدد الوحدات السكنية المتوقع بناؤها 10499وحدة سكنية، ومنطقة استثمارية تضم مرافق عامة، مستشفيات وعيادات طبية ومراكز أمن، ومدارس بجميع مراحلها وجامعات ومدينة حرفية صناعية.

مشروع معالجة النفايات والفضلات في الكبد:

يقع المشروع على بعد 35كم جنوب غرب مدينة الكويت في منطقة كبد وهو مشروع لمعالجة النفايات والفضلات. ويبلغ معدل النفايات للفرد الكويتي 1.4كغ في اليوم، المشروع له فوائد اقتصادية وعوائد على المجتمع مثل توفير فرص العمل والاستفادة من تدوير النفايات.

مشروع تشغيل القسائم الصناعية في منطقة صبحان:

يقع المشروع في منطقة صبحان الصناعية الواقعة شرق مطار الكويت الدولي وتعتبر منطقة الصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية والمقاولات. وتبلغ إجمالي المساحة المستغلة حوالي 251,458م^2، تتكون من 19 قسيمة خدمية و531قسيمة صناعية. الهدف من هذا المشروع دعم الاقتصاد الوطني وتنمية القطاع الصناعي، ويبلغ مساحة مشروع الصناعات الغذائية 200,000م^2، و 3,400م^2 للصناعات الدوائية.

مشروع مبنى سكني للعمال في منطقة الصليبية:

يتكون المشروع من مباني سكنية للعمال، يبلغ عددهم 1,000شخص مهمتهم إنجاز مشروع مدته خمسة أشهر.

ويتطلب ذلك توفير سكن فيه جميع مستلزمات الحياة والرفاهية، من غرف نوم ومطبخ مركزي ووسائل مواصلات وأماكن ترفيه للعمال وفي المقابل إنجاز مشروع له مردود اقتصادي واجتماعي على الدولة.

نتائج مقارنة تقييم الآثار الاجتماعية لمشاريع التنمية مع معايير البنك الدولي:

يوضح الجدول (2) مقارنة تقييم الآثار الاجتماعية في دراسات تقييم المردود لمشاريع التنمية مع معايير البنك الدولي، حيث تم التوصل إلى الآتي:

الآثار الصحية:

في دراسة تقييم المردود البيئي لمشروع مدينة صباح الأحمد السكني تم تقييم احتمالية تأثر صحة السكان بتلوث جودة الهواء بسبب قرب المشروع من حقول النفط، ومدافن النفايات المنزلية، وموقع تكسير الحصى، مما يمثل تهديداً على قاطني المنطقة. أما بالنسبة لمشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد لم يتم دراسة وتقييم الآثار الصحية. كما يوجد تغير في مستوى الصحة العامة بسبب انتقال واختلاط العمالة الوافدة بالمناطق المحيطة بمشروع تشغيل القسائم الصناعية مما قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وصحية. واما مشروع مبنى سكن العمال في منطقة الصليبية فقد تمت دراسة وتقييم آثاره الصحية ولما يتعرض له العمال من الضوضاء الصادرة عن المعدات المستخدمة.

التأثير على موارد البيئة:

يتمثل التأثير على موارد البيئة في مشروع مدينة صباح الأحمد السكني في تلوث التربة وتفككها بسبب التلوث يتمثل الناتج عن حرائق آبار النفط نتيجة للغزو العراقي، والبحيرات النفطية. فيما لم يتبين بعد على شيء له تأثير على الموارد البيئة في دراسات بقية المشاريع المدروسة.

طريقة توقع الآثار الناتجة وتقييمها مسبقاً:

لم يتم تقييم يختص بتوقع الآثار الاجتماعية لمشروع مدينة صباح الأحمد السكنية وأما مشروع النفايات والفضلات في كبد فقد وجد اختلافاً في كميات النفايات التي يمكن معالجتها. وتم تقديم مقترح على تطبيق استراتيجية لجمع النفايات الصناعية والمنزلية والتجارية، مع فرز النفايات القابلة لإعادة التدوير ومعالجتها والاستفادة منها وإشراك القطاع الخاص لتشغيل متعهدين لجمع النفايات وفرزها وتدويرها. وأما مشروع القسائم الصناعية في صبحان فقد تم تقييم آثار اختلاط العمالة الوافدة بسكان المدن المحيطة. ويكمن الحل بتوفير سكن قريب من المشروع للوافدين وإنشاء محطة معالجة أولية للمخلفات السائلة، ومحرقة في المنطقة المخصصة للصناعات الدوائية. يؤدي توفر فرص العمل في مشروع مبنى العمال السكني في الصليبية إلى تزايد العمالة الوافدة والتي يختلف سلوكياتها واحتياجاتها عن المجتمعات المحلية الصغيرة. ويكمن معالجة آثارها في توفير سكن خاص للعمال مع تزويده متطلبات الحياة اللازمة وتوفير الرعاية الصحية ووسائل المواصلات.

الفئات المتضررة من المشروع وأنماط استهلاك الموارد:

لم تشمل دراسات تقييم المردود البيئي للمشروعات المقترحة تقييماً للآثار الاجتماعية للفئات المتضررة وأنماط استهلاكها للموارد. إن مقارنة هذه الآثار باستخدام المعايير الدولية مهمة في التخطيط البيئي ولوضع خطط إدارة الآثار السلبية لهذه المشروعات.

مشاركة المجتمع:

تمت مشاركة الجمهور في دراسة تقييم المردود البيئي لمشروع معالجة النفايات والفضلات في منطقة كبد عن طريق توزيع استبانة لجمع الآراء حول الآثار المتوقعة، بينما لا يوجد تقييماً لمعيار مشاركة المجتمع في بقية المشروعات.

الجدول (2) مقارنة نتائج تقييم الآثار الاجتماعية لمشاريع التنمية مع معايير البنك الدولي

اسم المشروع	معايير البنك الدولي					
	الآثار الصحة	موارد البيئة	طريقة توقع الآثار الناتجة وتقييمها مسبقا	الفئات المتضررة من المشروع	أنماط استخدام الموارد	مشاركة المجتمعات المحلية
مشروع مدينة صباح الإسكانية	احتمالية جودة الهواء قليلة بسبب قربها من حقول النفط، ومنشآت لتكسير الحصى، ومدافن للنفايات والفضلات المنزلية	تلوث التربة بسبب احتراق النفط من آثار الغزو العراقي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مشروع معالجة النفايات والفضلات فى كبد	لم يلاحظ تقييم لدراسة الآثار الصحية	لا يوجد	اختلاف كمية النفايات، تطبيق استراتيجية جمع للنفايات الصناعية والمنزلية فى مكان مخصص. فرز النفايات التى سيتم إعادة تدويرها ومعالجتها تشغيل متعهدين لجمع النفايات وإعادة تدويرها شراكة القطاع الخاص فى جمع النفايات وإعادة تدويرها	لا يوجد	لا يوجد	شارك أفراد المجتمع عبر استبانة تم توزيعها على جميع المحافظات الخمس
مشروع تشغيل القسائم الصناعية في منطقة صبحان	تغير فى مستوى الصحة العامة بسبب انتقال العمالة الوافدة إلى المناطق المحيطة مما يؤدي إلى مشاكل صحية واجتماعية	لا يوجد	اختلاط العمالة الوافدة بالمناطق المحيطة بهم، والحل بتوفير سكن للعمال قريب من موقع العمل ويتوفر فيه الخدمات التالية: إنشاء محطة معالجة أولية للمخلفات السائلة. وإنشاء محرقة فى المنطقة المخصصة للصناعات الدوائية.	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مشروع مبنى سكنى للعمال فى منطقة الصليبية	تعرض العمالة للضوضاء والأجهزة الخطرة	لا يوجد	توفر فرص عمل، توافد عمالة والحل لاحتواء هذه الآثار توفير سكن خاص للعمالة الوافدة. تزويد السكن بكافة متطلبات الحياة اللازمة. توفير الرعاية الصحية توفير وسائل المواصلات.	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

مقارنة نتائج تقييم الآثار الاجتماعية للمشاريع مع معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يوضح الجدول(3) مقارنة تقييم الآثار الاجتماعية في المشاريع التنموية التي اعتمدتها الدراسة مع معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال:

التغير السكاني:

تضمنت دراسة مشروع مدينة صباح الأحمد السكني تقييماً لدور وتأثير العمالة الوافدة على المجتمع وتوفير الخدمات المتمثلة في وحدات السكن المناسب. ولم يشمل التقييم تأثير العمالة الوافدة على الجوانب الثقافية. أما مشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد لا يوجد شيء يوضح أثار المشروع على التغير السكاني. أما في دراسة مشروع القسائم الصناعية في منطقة صبحان فقد تم تقييم تأثير العمالة الوافدة على المناطق المجاورة لها. أما مشروع مبنى السكن للعمال في الصليبية فقد تم تقييم تأثيره على المناطق المحيطة بالمشروع بسبب تدفق العمالة الوافدة.

الآثار على الأجيال القادمة والجوانب الثقافية:

بعد مراجعة وفحص ومقارنة تقييم الآثار الاجتماعية للمشاريع المبحوثة تبين عدم وجود تقييم لآثار هذه المشاريع على الأجيال القادمة والجوانب الثقافية للسكان. ويرجع ذلك إلى إغفال تقييم هذه المعايير وعدم إشراك المجتمع المحلي في الدراسة. وربما عدم إدراك القائمين بدراسات التقييم البيئي بأهمية تقدير العواقب السالبة على المجتمعات المحلية.

الخدمات المجتمعية:

يبين الفحص والمقارنة أن هنالك اهتمام واضح في كل الدراسات التي تمت لمشروعات التنمية بتقييم آثار هذه المشروعات على الخدمات المجتمعية. وفي دراسة مشروع مدينة صباح الأحمد السكني تم تقييم توفير السكن للمواطنين. اما في دراسة مشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد فقد تم التركيز على تقييم آثار التخلص من النفايات والاستفادة من إعادة تدويرها ومعالجتها وفي مشروع القسائم الصناعية في منطقة صبحان فقد تم تناول المردود الاقتصادي الإيجابي وتوفر فرص العمل. وسوف يوفر مشروع مبنى سكن العمال في منطقة الصليبية العمالة الوافدة الماهرة للمشاريع العمرانية. يتضح مما سبق أن دراسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت للمشاريع التنموية لم تتناول تقييم الأبعاد الاجتماعية بشكل واضح وباتباع خطوات ومعايير تقييم الآثار الاجتماعية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة التي تساعد في تحقيق الجوانب والفوائد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية لمشروعات التنمية والاعتناء بالمجتمع ومدى تأثره من المشاريع المقامة التي الهدف منها خدمة هذا المجتمع.

الجدول (3) مقارنة نتائج تقييم الآثار الاجتماعية لمشاريع التنمية مع معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

اسم المشروع	معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة			
	التغير السكاني	الآثار على الأجيال القادمة	الجوانب الثقافية	الخدمات المجتمعية
مشروع مدينة صباح الإسكانية	وجود عمالة وافدة لها تأثير على المجتمع	لا يوجد	لا يوجد	توفير سكن للمواطنين
مشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	التخلص من النفايات والفضلات وإعادة تدويرها والاستفادة منها
ومشروع تشغيل القسائم الصناعية في منطقة صبحان	العمالة الوافدة لها تأثير على المناطق المجاورة	لا يوجد	لا يوجد	لها مردود اقتصادي إيجابي وتوفير فرص عمل
مشروع مبنى سكني للعمال في منطقة الصليبية	له تأثير على المناطق المحيطة بالمشروع	لا يوجد	لا يوجد	توفير الأيدي العاملة المهرة للمشروع

مقارنة نتائج تقييم الآثار الاجتماعية للمشاريع مع معايير وكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي:

يوضح الجدول(4) مقارنة تقييم الآثار الاجتماعية في المشاريع المبحوثة بدولة الكويت مع معايير وكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي من خلال:

الآثار المباشرة المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية:

سوف تتأثر جودة الهواء في مشروع مدينة صباح الأحمد بسبب قربه من الحقول النفطية ومدافن الفضلات المنزلية، واستخلاص الحصى. إما مشروع النفايات في منطقة كبد فإن الزيادة السكانية سبب رئيسي في تزايد النفايات والتخلص منها بدفنها داخل مدافن في باطن الأرض سوف يؤثر ذلك على إمكانية عودة الموارد إلى وضعها الطبيعي، ولمشروع تشغيل القسائم الصناعية في منطقة صبحان للعمالة الوافدة تأثير صحي واجتماعي على المناطق المحيطة بالمشروع. ولا يتضمن دراسة مشروع المبنى السكني الخاص بالعمال في منطقة الصليبية تقييماً واضحاً للآثار الاجتماعية والبيئية.

تحليل تكاليف المنافع الاجتماعية والبيئية:

المنافع الاجتماعية والبيئية في مشروع مدينة صباح الأحمد السكني تتمثل في توفير المساكن الصحية للمواطنين والخدمات الاجتماعية الأخرى. ومشروع النفايات والفضلات في كبد فالمنافع الاجتماعية والبيئية تتمحور حول توفير فرص العمل وخلق مكاسب اقتصادية ومنطقة جذب للصناعة بسبب الخدمات التي يقدمها المشروع والإسهام في توليد الكهرباء. أما مشروع القسائم الصناعية في منطقة صبحان فله مردود اقتصادي لأصحاب هذه القسائم. وأما المشاريع الأخرى فلم يستدل على تقييم لتلك الآثار الخاصة بالتكاليف والمنافع الاجتماعية.

وجود البدائل والتدابير الاحترازية للتقليل من الآثار السلبية للمشروع:

تم الاهتمام بتطبيق هذا المعيار في دراسة مشروعين فقط. هما دراسة تقييم المردود البيئي لمشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد حيث تم دراسة البدائل والتدابير الاحترازية للتقليل من الآثار السلبية للمشروع المتمثلة في نشر الوعي البيئي في المجتمع وتغير أنماط الاستهلاك نحو الأفضل واستخدام طرق ووسائل عملية لجمع النفايات، ومشاركة القطاع الخاص، وعزل النفايات القابلة لإعادة التدوير والاستفادة منها. وفي مشروع القسائم الصناعية في منطقة صبحان فقد تم دراسة احتمال ان تسبب العمالة الوافدة أضراراً صحية واجتماعية للمجتمع. حيث أوصت الدراسة بإدارة هذه الآثار بتوفير سكن لهم في منطقة المشروع وإنشاء محطة معالجة أولية، والمراقبة والرصد لتفادي المشاكل المتوقعة. أما في دراسات تقييم المردود البيئي لمشروع مدينة صباح الأحمد السكني ومشروع المبنى السكني للعمال في منطقة الصليبية، لا تتضمن الدراسات تقييماً لمعيار البدائل والتدابير الاحترازية للتقليل والتخفيف من الآثار السلبية للمشاريع على المجتمعات المحلية.

نشر المعلومات:

يساهم نشر وإتاحة المعلومات في الوقت المناسب للجماعات المشاركة في وضع الحلول والخروج بالخطط الإدارية لمعالجة الآثار البيئية السلبية والتخفيف منها. تبين من خلال تدقيق الدراسات التي تمت للمشاريع والاتصال بالجهات ذات العلاقة بترخيص استخدام بياناتها عدم إمكانية الحصول على البيانات التفصيلية للمشاريع والاطلاع عليها من قبل الجمهور المحلي أو الباحثين في مجال الدراسات البيئية مما يعيق التوصل للحلول والمساهمة في كشف الجوانب السلبية. نلاحظ عدم تطبيق هذا المعيار في دراسات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لكل مشاريع التنمية التي اعتمدتها الدراسة.

الجدول(4) مقارنة تقييم الآثار الاجتماعية للمشاريع مع معايير وكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي.

اسم المشروع	معايير وكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولى			
	الآثار المباشرة المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية	تحليل وتكاليف المنافع الاجتماعية والبيئية	وجود البدائل والتدابير الاحترازية للتقليل من الآثار السلبية من المشروع	نشر المعلومات
مشروع مدينة صباح الإسكانية	تأثر جودة الهواء بسبب حقول النفط، والقرب من مدافن النفايات المنزلية، وتكسير الحصى	توفير المساكن للمواطنين	لا يوجد	لا يوجد
مشروع معالجة النفايات والفضلات في كبد	زيادة السكان تتسبب في زيادة النفايات وللتخلص منها بالدفن وتناقص إمكانية عودة الموارد إلى وضعها الطبيعي.	توفير فرص عمل للعمالة. خلق مكاسب اقتصادية وجذب الصناعة إلى المنطقة بسبب الخدمات التي يقدمها المشروع. الإسهام في توليد الكهرباء.الإسهام في تحسين الظروف الصحية للعاملين في المشروع والمجتمع.	نشر الوعي في المجتمع.تغير أنماط الاستهلاك للمجتمع. استخدام طرق ووسائل لتحقيق عملية جمع النفايات بالمشاركة مع القطاع الخاص واستخدام سيارات جمع ثنائية للمواد القابلة لإعادة التدوير والنفايات العامة.عزل وفصل النفايات التي يمكن إعادة تدويرها عن النفايات العامة	لا يوجد
مشروع تشغيل القسائم الصناعية في منطقة صبحان	العمالة الوافدة لها تأثير صحي واجتماعي على سكان المدن المحيطة بالمشروع	لا يوجد	أضرار صحية للمجتمع بسبب العمالة الوافدة، والحل بتوفير أماكن سكن قريبة لهم، وإنشاء محطة معالجة أولية للمخلفات السائلة، وإنشاء محرقة في المنطقة المخصصة للصناعات الدوائية، والمراقبة والمتابعة لتفادي أي مشاكل متوقعة	لا يوجد
مشروع مبنى سكني للعمال في منطقة الصليبية	لا يوجد	توفير فرص عمل، له أثر ايجابي على الاقتصاد المحلي، ارتفاع الطلب على مواد البناء يكون له دور في ارتفاع الاقتصاد المحلى	لا يوجد	لا يوجد

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

يستند تقييم الأثر الاجتماعي على فكرة أن التدخلات الإنمائية لها أبعاد وتداعيات اجتماعية يتحتم على صناع القرار إدراك عواقب قراراتهم قبل اتخاذها ووجوب حصول الأشخاص المتضررين على فرصة المشاركة في تحسين مستقبلهم. ويمثل التقييم عملية تنبؤية تعتمد نطاقها وعمقها ونوع التحليل فيها على طبيعة وحجم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع. يتمُّ التركيز في هذه الدراسات على ثلاثة جوانب وهي الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية.وتهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على تقييم الأبعاد الاجتماعية في دراسات تقييم المردود البيئي التي تمت لبعض المشاريع التنموية وتحليل مخرجاتها ومقارنتها مع معايير تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات لدي البنك الدولي

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي. وتشير نتائج الدراسة والمقارنة غياب تقييم الأبعاد الاجتماعية على نحو متكامل شامل في دراسات المردود البيئي مما يدل أن معظم المشروعات قد تم تنفيذها باعتبار تقييم الآثار البيئية فقط. ونستعرض النتائج الهامة هنا:

تدل نتائج مقارنة ستة (6) من معايير البنك الدولي مع دراسات المردود البيئي لأربعة (4) من المشروعات بأن معيار الآثار الصحية قد تم الاهتمام به وتقييم آثار المشروعات عليه في كل الدراسات وكانت هذه النتائج إيجابية لدى المجتمعات المحلية، لأنها اهتمت بتضمين الجوانب الصحية في الدراسة. أما تأثير المشروعات على الموارد البيئية ومشاركة المجتمعات المحلية في دراسة المشروعات المقترحة فقد تم تقييم أبعادها في مشروعين فقط. معيار طريقة توقع الآثار الناتجة وتقييمها مسبقاً تم دراسة أبعاده في ثلاثة مشروعات.. أما معياري الفئات المتضررة وأنماط استخدام الموارد فقد تم إغفال تقييمها في كل الدراسات التي إجريت للمشروعات، وقد كانت هذه من الجوانب السلبية في هذه المقارنة، لأنها لم تتم وتم إغفالها وهذا سوف يؤثر بدوره على المجتمعات.

– وتشير نتائج مقارنة اربعة (4) من معايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع دراسات المردود البيئي للمشروعات، أن أثر هذه المشروعات على التغير السكاني قد تم تقييمه في ثلاثة دراسات، أما آثار المشروعات على الأجيال القادمة وعلى الجوانب الثقافية للمجتمعات المحلية فقد تم إغفالها تماماً. وعلى الجانب الآخر فقد تم الاهتمام بتقييم آثار المشروعات الأربعة على الخدمات المجتمعية وضرورة توفرها وتحسينها ومعالجة وإدارة آثارها السلبية.

– أما مقارنة أربعة (4) من معايير وكالة جايكا اليابانية للتعاون الدولي مع دراسات المردود البيئي لأربعة من المشروعات قد بينت أن عواقب المشروعات على الآثار المباشرة المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية وتحليل تكاليف المنافع الاجتماعية والبيئية قد تم تقييمها في ثلاثة من المشروعات. أما وجود البدائل والتدابير الاحترازية للتقليل من الآثار السلبية من المشروعات فقد تمت دراسته في مشروعين. وهنالك غياب تام في النشر والإفصاح عن المعلومات وأتاحتها لكل أصحاب المصالح في كل الدراسات التي تمت للمشروعات.

التوصيات:

هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات:

– إعتبار تقييم الأبعاد الاجتماعية على نحو متكامل وكجزء أساسي في دراسات تقييم المردود البيئي أو عملية موازية أو دراسة منفصلة عنه.

– ربط تقييم الأبعاد الاجتماعية مع أبعاد وسياسات التنمية الاجتماعية والتخطيط البيئي الأخرى لتوفير إطار عمل لأدارة التغيير الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

– الاهتمام بأوضاع المجتمع المحلي وتفعيل المشاركة المجتمعية والشفافية وإتاحة المعلومات في مراحل تحديد المجال، والمراجعة في دراسات تقييم المردود البيئي وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية.

– حماية الموارد الطبيعية وتخفيف الآثار البيئية السالبة ودعم الآثار الإيجابية لمشروعات التنمية يتطلب عدم اغفال نتائج دراسات تقييم الأبعاد الاجتماعية عند إختيار مواقع مشروعات التنمية.

– استخدام نتائج دراسات تقييم الآثار الاجتماعية في تمكين ومساعدة المجمعات المحلية في القدرة على الصمود والتعاون في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهم.

– بما أن المشروعات التنموية التي تمت استعراض نتائج دراساتها هي في مناطق حضرية فلا بد من الاستفادة من مخرجات هذه الدراسة في معالجة تخفيف تلك الجوانب السالبة وتضمينها في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الحضرية.

المصادر والمراجع

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2012) . التعاون البيئي الرياض، المملكة العربية السعودية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2002) . تقييم الآثار البيئية، كتيب التدريب. الطبعة الثانية، نيروبي، كينيا.

البنك الدولي،(1998) . منشور سياسات العمليات .op.4.01 مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن.

البنك الدولي.(1995) . المرجع الأساسي للتقييم البيئي، المجلد الأول .إدارة البيئة البنك الدولي، واشنطن.

البنك الدولي 2014).الإطار البيئي والاجتماعي وضع المعايير للتنمية المستدامة. المسودة الأولى للتشاور، المؤسسة الدولية للتنمية، واشنطن.

البنك الدولي (2014 ب). المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. مسودة للتشاور، البنك الدولي، واشنطن.

الحمدان عائشة سالم أحمد (2013) دراسة مقارنة لنظام تقييم المردود البيئي في دولة الكويت مع أفضل الممارسات العالمية .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

الحمدان، عائشة سالم، عبده، انور شيخ الدين؛ السماك، عمرو عبد العزيز (2014). دراسة مقارنة بين نظام تقييم المردود البيئي في دولة الكويت مع أفضل الممارسات العالمية باستخدام منهجية تحليل الفجوة (Gap Analysis). مجلة الخليج العربي للبحوث العلمية، 32 (4):233-250.

دليل الاعتبارات البيئية والاجتماعية للوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) (2004) اليابان.

الصرعاوى، محمد عبد الرحمن (2001) اثار التلوث البيئى على التنمية في منطقة الخليج. الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

السعيد، وليد (2009) مراجعة الأثر البيئي لمشروع المدينة الشمالية في مملكة البحرين باستخدام مصفوفة (RIAM). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

الكويت اليوم (2014) الجريدة الرسمية لدولة الكويت. العدد رقم1192السنة الستون.

المديلوي، شيخة (2013) الآثار الاجتماعية للمنطقة الاقتصادية بالدقم. صحيفة الرؤية سلطنة عمان http://alroya.info/ar/alroya-newspaper/ecnomic-local/80571

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (2013)الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالمنطقة البحرية المحمية لخليج دنجنا جزيرة مكوار السودان. مدينة جدة، المملكة العربية السعودية.

إدارة التخطيط وتقييم المردود البيئي (2011) الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

عمر، سميرة وزكى، امجد (2005) التشريعات البيئية والزراعية فى دولة الكويت. الجزء الاول والثاني، معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت.

يوسف، سليمان (2002) دراسة تحليلية للممارسات المتبعة في تقييم الأثر البيئي في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

المراجع الأجنبية:

Burdge, Rabel. J. and Vanclay, F. (1996). Social Impact Assessment: A contribution to the State of Art series. *Impact Assessment*, 14,59 -86.

Heather, B. (2013). Environmental Assessment, Development and Mining in Orissa, India. *Development and Change*, 44(1), 101–123

Holroyd City, (2004). How to Complete a Social Impact Assessment. USA.

Imperiale, A.J.& Vanclay, F.(216) Using Social Impact Assessment to Strengthen Community Resilience in Sustainable Rural Development in Mountain Areas. Mountain Research and Development, 36(4): 431-442

Kwiatkowski, R. E. &Ooi, M. (2003). Integrated environmental impact assessment: a Canadian example. *Bulletin of the World Health Organization, 81(6),434-438.*

Vanclay, F. (2003). Impact Assessment and Project Appraisal March 2003- International Association for Impact Assessment (IAIA).

Yang, S. (2008). Public participation in the Chinese Environmental Impact Assessment (EIA) System. *Journal of Environment Assessment Policy and Management*,10 (1) 91-113.

Assessment of Social Dimensions (ASD) in Environmental Impact Studies in the State of Kuwait

Manahi M.A. Alajmi [1], Anwar S. Abdu [1], Badraldeen A. Bashir [1],
Abdelhadi A. Mohamed [1], Mohammed A. Alsarawi[2]

ABSTRACT

This study aims to provide synthesis of the social (dimensions) impacts in EIA studies of four development projects, analyze their outputs and compare them with the social impact assessment criteria of the World Bank, UNEP and JICA. And to demonstrate the significance of applying these criteria in environmental impact assessment studies. The descriptive and documentary approach was used to assess and analyze data pertaining to social dimensions in the environmental impact assessment studies. Then the contents of the social dimensions were compared with the criteria of the international institutions with the aim of identifying the extent of social impacts coverage in the environmental impact assessment studies. The results show the absence of ASD in an integrated detail which indicate that most of the projects has been implemented considering environmental impacts only, which in turn makes it difficult to develop policies, plans and programs for environmental management and mitigation of the negative impacts of development projects. Comparison of six (6) World Bank criteria with the assessment of social dimensions in EIA studies for four projects indicates that the health impacts of these projects have been evaluated in all the projects. The impacts of projects on environmental resources and community participation have been assessed in two studies, while the method of predicting and evaluating the resulting impacts have been analyzed in three projects. The project's impact on affected groups and resource utilization patterns were not assessed in all the EIA studies. Comparison of four (4) UNEP criteria with the assessment of social dimensions in EIA studies of four projects, indicates that, projects impacts on population change has been assessed in three studies. While project impacts on future generations and cultural values of local communities have been completely ignored .The impacts of the projects on community services and the need to address and mitigate their negative impacts have been assessed in all the studies. A comparison of four (4) JICA criteria with the EIA studies has shown that consequences of direct effects of social and environmental impacts and the analysis of their social and environmental cost benefits have been evaluated in three studies. While the existence of alternatives and precautionary measures to reduce the negative impacts of projects have been assessed in two projects. Assessment of the dissemination and disclosure of information to all stakeholders has been neglected in all studies. The study recommendations include: to consider and legislate ASD as an integral part of the EIA studies, or as a parallel process, or a separate study. To link the social dimensions issues with other development and environmental planning will provide a framework for the management of social change and achieving sustainable development.

Keywords: Social criteria, Development projects, Environmental impact assessment (EIA), Sustainable development, Assessment of Social Dimensions (ASD).

[1]Faculty of Higher Education, Arabian Gulf University, Bahrain
[2] Faculty of Geogrophical and Evironmental Sciences, Khartoum University, Sudan;
Faculty of Sciences, Kuwait University, Kuwait
Received on 23/10/2019 Accepted for Publication on 16/6/2021.